لهذا نحتاج إلى الوحدة

ممدوح طه

في هذا الزمن العربي الذي تغلب عليه عوامل الانقسام والتقسيم بكل أنواعه بفعل مبررات داخلية ومقررات خارجية، نحتاج إلى الاتحاد.

وفي هذا الوطن الذي تتداعى عليه الأمم لتفرض هيمنتها على مقدراته وقراراته بكل أنواع التدخلات والمؤامرات، نحتاج إلى الوحدة.لهذا تلح علينا ضرورات تحقيق الوحدة الوطنية هذه الأيام بإلحاح، لأن عدم تحقيقها في هذه الظروف الصعبة إنما يعني الفشل في امتحان الإرادة الوطنية بين شركاء الوطن الواحد، وفي اختبار الإرادة القومية بين شركاء الأمة الواحدة، بما يسمح بتمرير مخططات »الفوضى الهدامة« المعادية لكل ما هو وطني وعربي وإسلامي.

الصلة وثيقة بين ضرورة الوحدة الوطنية وتحقيق الوحدة القومية، والترابط أكيد بين الاتحاد العربي والاتحاد الإسلامي، حيث لا إمكانية لتحقيق وحدة عربية بدون صلابة الوحدة الوطنية علي أسس وفاقية، ولا إمكانية لتحقيق اتحاد إسلامي بدون اتحاد عربي علي أسس شعبية، وهو مايدور سياسيا في الدوائر الثلاث الوطنية والقومية والدينية، في تاريخ متواصل، وجغرافيا متصلة، وعقيدة واحدة المصدر نابعة من رسالات سماوية ثلاث بينما الدين واحد.

فلقد سعى الاستعمار القديم لضرب الوحدة الإسلامية بالحرب العالمية الأولى لتفكيك وإضعاف الأمة بفصل العالم العربي عن الإسلامي، وتقسيمهما بمبدأ »فرق تسد« بإثارة النزعات القومية المتطرفة.

وذلك لفصل الدين عن القوميات وصولاً إلى دين بلا أمة وإلى قوميات بغير دين، وبإثارة النزاعات المذهبية بين المسلم السني والمسلم الشيعي، وصولا إلى دين واحد بمذاهب متعددة ومتنازعة، ثم وضع أجزاء الأمة الواحدة المقسمة كلها تحت السيطرة العسكرية المباشرة بالانتداب الاستعماري.

لكن الاستعمار الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي برزت كقوة كبيرة ومنتصرة بعد الحرب العالمية الثانية، وساعية لوراثة النفوذ الاستعماري لبريطانيا وفرنسا في المنطقة العربية والإسلامية، غير أساليبه القديمة من السيطرة العسكرية المباشرة إلى الهيمنة السياسية والاقتصادية عبر أساليب جديدة وبأدوات محلية اقتصادية وسياسية وإعلامية ترتبط مصالحها بمصالحه رغم الاستقلال وغياب شمس الاستعمار القديم.

فبدأ فصل جديد للصراع، بين قوى التحرر الوطني والقومي الساعية إلى استعادة الذات وإعادة الوحدة العربية والإسلامية التي تجزأت بدخول الاستعمار والتي يجب استعادتها بعد خروجه، وقوى الاستعمار الجديد وقوى التبعية المحلية التي ترى مصالحها المشتركة في تفريغ مضمون الاستقلال بربط العالم العربي بالعالم الغربي، وتكريس التجزئة بل وتجزيء المجزأ، وتغريب الهوية الثقافية والقومية، ومحاولة عزل الدين عن الحياة بدعاوي مغلوطة.

وإذا كان الأسلوب القديم للاستعمار القديم هو تهشيم الأمة الواحدة إلى عدة دول، فإن الأسلوب الجديد للاستعمار الجديد هو زرع »الفوضى الهدامة« وإثارة الفتن العرقية والطائفية والمذهبية لتفكيك الدولة الواحدة إلى كانتونات متناقضة لتسهيل سيطرته على الضعفاء ولتمكين إسرائيل القائمة على أساس ديني لتكون هي القوة الإقليمية الكبيرة في المنطقة.

وبهذه الخلفية يمكننا قراءة الصورة العربية والإسلامية الآن وما يجري فيها من خلافات سياسية قومية، ومن فتن طائفية وطنية، ومن مواجهات مذهبية دينية، توشك أن تدخل المنطقة في أتون حروب أهلية عربية لا قدر الله، إن لم تكن قد دخلت فيها فعلا في دول كثيرة، بفعل عناصر الخلافات والأزمات الداخلية، لكن إشعالها وتوظيفها يجرى بفعل التدخلات والمؤامرات الخارجية.

وعلى الوجه الآخر من الصورة يمكننا قراءة الشراكة الاستعمارية الأمريكية الإسرائيلية القائمة على سياسة القوة العسكرية واحتلال الدول مثلما حدث في فلسطين والعراق وأفغانستان.

وفي التدخل السياسي والضغط الاقتصادي والعسكري مثلما حدث في لبنان والصومال والسودان وليبيا وسوريا ومصر، والوقوف في المحافل الدولية مع العدوان الإسرائيلي وضد الحقوق العربية والإسلامية، ومع ذلك مواصلة الإدعاء بلا حياء عما يسمونه »الإصلاح والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان«!

والهدف هو منع هذه الأمة العربية والإسلامية من الاستقلال والتحرر الحقيقي، ومن النهوض الاقتصادي والحضاري، ومن استعادة ذاتها ووحدتها القومية، وتذويب هويتها الدينية وتغريب هويتها الثقافية اللتان تمثلان حائط الصد للتبعية وجدار المناعة من الفيروسات التغريبية، ودرع الممانعة في وجه المشاريع المشبوهة على شعوب المنطقة..

والهدف هو منع بروز أي قوة إقليمية عربية أو إسلامية مستقلة ومتقدمة ومتحدة تختلف مصالحها الوطنية والقومية الأكيدة مع مصالح قوة الهيمنة الاستعمارية الجديدة، وهى التي وضعت إستراتيجيتها لتكون هي القوة العالمية الوحيدة في القرن الحادي والعشرين انطلاقاً من فائض القوة لديها بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، وانتهاجها لسياسة القوة، طبقا لمشروع القرن الأمريكي.

ولهذا، فلابد من السيطرة على مصادر القوة الاقتصادية ومنابع الطاقة النفطية، ومراكز التأثير السياسي والاستراتيجي، ولأن الشرق العربي الإسلامي هو أكبر منابع الثروة النفطية، وأهم مواقع التأثير الاستراتيجي فإنه يتعرض للهجمة الشرسة التي نشهدها الآن على جميع الجبهات الاقتصادية والسياسية والثقافية في أكثر من موقع.

إنهم يجهلون غالباً، والناس أعداء ما جهلوا، بينما دعاة التغريب فينا يتجاهلون أحياناً أن الإسلام ليس سبباً للانقسام بل هو دين التوحيد والوحدة الجامعة لكل العقائد، لأنه الدين الوحيد الذي يعترف بكل الأديان السماوية، ولا يعرف مفهوم الدولة الدينية .

كما يدعون، وحينما قامت دولته العربية الإسلامية الأولى في المدينة المنورة كانت دولة مدنية، لأن الإسلام الذي لا يعرف الكهنوت هو الذي أسس للدولة المدنية. يجتمع تحت مظلته المواطن المسيحي واليهودي والمسلم على عبادة الله الواحد، ويؤكد للجميع على اختلاف عقائدهم المساواة في الحقوق والواجبات الوطنية، ويجمع كل القوميات على أساس عدم التفرقة بين المسلم العربي والفارسي والتركي والهندي إلا بالتقوى بهذا الإدراك، يمكن لشعوبنا الواعية اكتشاف من يقف معها ومن يقف مع أعدائها وتصحيح المعادلات المختلة في العقول المحتلة!

الاتحاد الإماراتية

متى سيفهم العرب أن العلمانية ليست الإلحاد؟

هاشم صالح

كلمة العلمانية تشكل ما يشبه البعبع المفزع بالنسبة ليس فقط للجمهور العام وإنما أيضا لقسم لا يستهان به من المثقفين العرب. والسبب هو أنها متطابقة في الوعي الجماعي مع الإلحاد. فعندما نقول نريد دولة علمانية فكأننا نقول نريد دولة إلحادية! وهذا شيء مناقض للحقيقة تماما. فالدولة الإلحادية هي تلك التي أسستها الشيوعية وفرضتها على جمهوريات الاتحاد السوفياتي طيلة سبعين سنة. فكان الرفيق ستالين مثلا يمنع الناس بالقوة من الذهاب إلى الكنيسة الأرثوذكسية لأداء الصلاة أو حضور القداس. ولذلك ما إن انهارت الشيوعية عام ١٩٩٠ حتى عادت الديانة المسيحية إلى روسيا بقوة وحماسة. وهذا ما يدعى بانتقام التاريخ لنفسه. فالناس كانوا قد أصبحوا متعطشين للدين بعد أن حرموا منه طيلة سبعين سنة. وحتى الروايات العظيمة لدوستيوفسكي كانت ممنوعة أو محاربة إبان الفترة الشيوعية لأنها »رجعية« تنضح بالروح المسيحية. ولكن التاريخ انتقم لنفسه كما قلنا وأصبح بطريرك موسكو شخصية هامة يحسب لها الحساب، يتمسح به بوتين ويتقرب منه.. بل ويخشى الآن من أن يزيد رد الفعل الديني عن حده وينقلب إلى ضده: أي أن نعود إلى محاكم التفتيش اللاهوتية بعد أن كنا في محاكم التفتيش الشيوعية!.. بالمناسبة بالنسبة لإيران وبعض الدول الأصولية الأخرى فإنه يحصل العكس تماما. فالشيء الممنوع ليس التدين وإنما إجبار الناس بالقوة على التدين وأداء الطقوس (ستالين معكوسا). ولذلك يقال بأن الشبيبة الإيرانية أصبحت تنفر من الدين بعد وصول النظام الأصولي إلى سدة السلطة في حين أنها كانت متدينة جدا في عهد الشاه. وهذا شيء مفهوم تماما من الناحية السيكولوجية لأن كل ممنوع مرغوب.

إذا كنت تريد أن يكره الشعب شيئا ما فأجبره عليه إجبارا. بل إذا كنت تريد أن يكره طفلك شيئا ما فأجبره عليه. هذا أسوأ مبدأ من مبادئ التربية. من هنا فشل كل الأنظمة التوتاليتارية ذات الحزب الواحد. ومن هنا أيضا يأتي ملل شعوبنا من الأنظمة المركبة على الطريقة الستالينية وعبادة الزعيم والصور والتماثيل! لماذا التماثيل؟ ألا تكفي الصور؟ وهذا ما يفسر سبب نجاح الربيع العربي وانتشاره في الناس كانتشار النار في الهشيم. فالناس تريد أن تتنفس خارج إطار الحزب الواحد والفكرة الواحدة والجريدة الرسمية التي تكرر نفس الكلام كالببغاوات.. إذا كنت تريد أن تقتل روح الإبداع في شعب ما فأسس اتحادا رسميا للكتاب واتحادا للشبيبة والطلبة الخ.. الأدب العظيم لا ينتعش إلا خارج كل هذه الاتحادات. هل يمكن أن تتخيل نزار قباني عضوا في اتحاد الكتاب العرب أو السوريين؟ إنه يستعصي على كل السجون!.. ميزة الغرب الأوروبي على كل النطاقات الحضارية الأخرى هي أنه يسمح بالتدين وعدم التدين في آن معا. بمعنى آخر فإنه يسمح بالحرية الدينية.. وهذا هو معنى العلمانية بالضبط. هذا هو جوهرها.

في فرنسا مثلا يمكن لأي شخص أن يمارس طقوس دينه سواء أكان مسيحيا أو مسلما أو يهوديا أو بوذيا ولكن يمكنه أيضا ألا يمارسها على الإطلاق! ويظل مع ذلك مواطنا يتمتع بكافة الحقوق. الحرية لا تكون في اتجاه واحد فقط، وإلا فليست حرية. كل متدين مواطن بالضرورة ولكن ليس كل مواطن متدينا بالضرورة. لا يحق مثلا لجاره المتدين أن يعيّره بذلك أو أن ينظر إليه شذرا وكأنه كافر أو فاسق لأنه يختلف عنه.. ماذا نفعل بطبيب ناجح يداوي الناس بالمجان أحيانا ولكنه غير متدين أو لا ينتمي إلى طائفتنا أو مذهبنا؟ هل نكفره ونعدمه ونخسر كفاءاته؟ وقس على ذلك المهندس والخبير الاقتصادي والعالم الفيزيائي والفيلسوف والصحافي الخ.. يضاف إلى ذلك أن الدولة تقف على الحياد من كل الأديان والمذاهب الموجودة في المجتمع. قلت تقف على الحياد ولم أقل تعادي الأديان. وهذا فرق كبير. هنا يكمن الفرق الأساسي ليس فقط بين الدولة العلمانية والدولة الإلحادية وإنما أيضا بين الدولة العلمانية والدولة الأصولية الطائفية والتمييزية.

ما معنى ذلك؟ معناه أن الدولة تعامل جميع السكان على قدم المساواة أيا يكن دينهم أو مذهبهم. إنها لا تنظر إليهم من خلال أديانهم ومذاهبهم وأماكن ولادتهم. قد يبدو هذا الكلام سهلا أو تحصيل حاصل. في الواقع إنه يشكل طفرة هائلة في تاريخ السياسة والفكر البشري. فالدولة الأصولية التي كانت سائدة في فرنسا قبل الثورة الفرنسية كانت تعامل الناس من خلال انتماءاتهم الدينية أو الطائفية: أي من خلال شيء لا حيلة لهم به لأنه لا أحد يختار مكان ولادته! كانت الدولة الفرنسية إبان العهد القديم تعطي الأولوية لأبناء المذهب الغالب. فإذا ما شاء لك الحظ أن تولد في عائلة مسيحية كاثوليكية فأنت شخص شرعي لا غبار عليك. بالطبع سيكون أفضل لو أنك ولدت أيضا في عائلة من النبلاء الإقطاعيين! ولكن هذه قصة أخرى.. أما إذا ما ولدت في عائلة مسيحية بروتستانتية فالويل كل الويل لك! إنك ليس فقط كافرا زنديقا وإنما شبه مجرم! وبالتالي فأنت منبوذ ومحروم من كل الحقوق الإنسانية تقريبا. بالكاد يتحملون وجودك على وجه الأرض. يكفي أننا نسكت عليك وعلى رجسك وعقيدتك المنحرفة الضالة لعنك الله!. وبالتالي فالدولة لا يمكن أن تفتح لك أبواب التوظيف والعمل على مصراعيها كما تفعل مع جارك الكاثوليكي المؤمن المحترم، أو المسيحي الصحيح العقيدة، القويم المستقيم.

على هذا المستوى من العمق ينبغي طرح الأمور لكي تُفهم على حقيقتها. ولكن هذا التطور أو هذه القفزة النوعية لم تحصل بين عشية وضحاها. وإنما لزم مائتا سنة لكي يهضمها العالم المتقدم ولكي تقتنع الجماهير العريضة من المسيحيين بها. ولكنهم عندئذ كانوا قد أصبحوا مسيحيين علمانيين أو ليبراليين وما عادوا مسيحيين أصوليين طائفيين. وهذا التطور المذهل لم يحصل إلا بعد انتشار الأفكار العلمية والفلسفية والدينية المتنورة في أوساط واسعة من الشعب عن طريق المدرسة والصحافة والتعليم، الخ. هذا لم يحصل إلا بعد انحسار الأفكار الأصولية القديمة الراسخة في العقول منذ مئات السنين. وهنا بالضبط أصل إلى الوضع العربي الراهن. لماذا تبدو الدولة العلمانية أو المدنية شيئا مستحيلا في المدى المنظور؟ لأن المعركة بين الأفكار الحديثة والأفكار الأصولية لم تحسم بعد، أو قل إنها محسومة بشكل كلي تقريبا لصالح الأفكار الأصولية المتغلغلة في أوساط الشعب والجماهير الغفيرة. أكبر دليل على ذلك اكتساح إخواننا الأصوليين لكل الانتخابات الحرة وبالأخص في الدولة الأكبر: مصر. نعم إن الفكر الأصولي يحظى بمشروعية تاريخية ضخمة لم يتجرأ أحد حتى الآن على مساءلتها، هذا ناهيك عن تفكيكها وتبيان تاريخيتها ونسبيتها. من يفكك مقدسات الشعب؟ هل أنت مجنون؟ عندما اطلعت على قصة الصراع بين الحزب الكاثوليكي والحزب العلماني الليبرالي في فرنسا منذ أيام فيكتور هيغو والقرن التاسع عشر بل وحتى منذ أيام فولتير والقرن الثامن عشر هالني الأمر. لم تتحقق العلمانية في فرنسا إلا بعد حسم هذه المعركة الفكرية الضارية. ولذلك أقول بأن المعركة لن تحسم سياسيا قبل أن تحسم فكريا. وهي المعركة العظيمة (أم المعارك!) التي كرس لها إميل بولا، أحد كبار الاختصاصيين في الموضوع، كتابا كاملا بعنوان شديد الدلالة والمغزى: »الحرية، العلمانية. حرب شطري فرنسا ومبدأ الحداثة«.

اختلافهم رحمة.. ربما!

عزت القمحاوي

بعد مشاركة متأخرة من الإخوان في الثورة ومصادرة مبكرة من العسكر للثورة، تعيش مصر أطول أيامها، ويعيش الذين ضحوا أكثر أيامهم حزنًا، وتدخل البلاد إلى نفق الفوضى المظلم كلما نسقت اللحية مع المدرعة وكلما تصادمت معها.

في٢٥ يناير مات الشباب، وقبلها كان شباب مصر منذورًا للموت تحت مد البحر في قوارب الفرار من دولة صادرتها عصابة، وبعد الثورة استمر الموت بانتظام. أقل مما يجري في سوريا، لكن الإجرام لا يقاس بالكم ولا بعدد الضحايا بقدر ما يقاس بمعناه.

العسكر الذين أسفروا عن محاولاتهم المحمومة للإبقاء على النظام بكل فساده واصلوا استهداف الشباب بيد، وعبثوا بالأخرى في الساحة السياسية. ولم يجدوا من يشبههم إلا المتأسلمين، فكلاهما يبني وجوده على السمع والطاعة لا رجاحة الحجة. وهكذا أمال العسكر كفة الميزان لصالح حلفائهم وتعاون الحلفاء كما ينبغي. العسكر يعجنون القرارات بقوانين والمتأسلمون يزمرون لها.

مبادئ دستورية عرجاء حشد لها المتأسلمون موافقة البسطاء في الاستفتاء على الإعلان الدستوري من منطلق الحرام والحلال، وإطلاق شائعة عن نوايا القوى المدنية لإلغاء المادة الثانية من الدستور، والتي تنص على أن الإسلام هو المصدر الأساسي للتشريع.

لم يكتف العسكر بإطلاق يد جماعة الإخوان التي كانت تحمل صفة ‹المحظورة› أيام مبارك، بل رخصوا لأحزاب سلفية بالمخالفة لكل منطق ديمقراطي، حيث يفترض ألا يشارك في اللعبة من يرفض قواعدها.

ويبدو أن القدر أقوى من المدرعة والشعب أكثر بركة من اللحية؛ فكما بدأ التعاون بين الطرفين بالاستفتاء على المبادئ الدستورية بلغ الخلاف بينهما ذروته بسبب الدستور أيضًا.

كان الخلاف بين المجلس العسكري والإخوان على إقالة حكومة الجنزوري قد بدا مهارشة بين محبين لرفع أسهم كل منهما في الشارع، مثل المهارشة بين العسكر والإدارة الأمريكية على خلفية قضية مكاتب حقوق الإنسان، وقد فضح الأمريكيون المدرعة واللحية عندما وجهوا الشكر للطرفين على تعاونهما في ضرب القضاء المصري وتهريب المتهمين الأمريكيين.

ولكن تشكيل لجنة الدستور على هوى الإخوان وصلت بالمهارشة إلى عراك خطر، استخدم الطرفان فيه أسلحتهما غير المشروعة.

العسكر الذين أداروا ترتيبات سياسية عرجاء بتقديم الانتخابات على صناعة الدستور وسن قواعد جديدة للإقتراع وتقسيم جديد للدوائر أنهك الناخبين وأوصل الإخوان للسيطرة على البرلمان هددوا الجماعة بحل المجلس ‹طبقًا للقانون › حيث لا يُستبعد أن تحكم المحكمة الدستورية العليا ببطلان الانتخابات التي لم تتساو فيها فرص المرشحين في القوائم مع المرشحين الفرديين.

العوار واضح في الانتخابات المفبركة، وأي حكم منصف سيسقط البرلمان، لكن التلويح بحكم المحكمة بعد فضيحة تهريب المتهمين في قضية المراكز الأجنبية يؤكد إصرار العسكر على استخدام كل الوسائل بما فيها تقويض استقلال القضاء، بينما كانت حجتهم أمام قوى الثورة التي طالبت بمحاكمات ثورية لمبارك وبطانته هي ‹الحفاظ على مؤسسات الدولة› واحترام حكم القانون!

الإخوان من جانبهم يهددون . ويالليهول . بإشعال الثورة ثانية، وكأنهم كانوا قد أشعلوها أولا. ولكن من يتوهم امتلاك الحقيقة بوسعه أن يتوهم امتلاك الجماهير والقدرة على تحريكها إلى حيث يشير. ولكن التاريخ ليس ببعيد. وقد كان الإخوان خلال السنوات الخمس الأخيرة مطاردين نعم، لكن الحراك كله حملته نواة الجماعة المدنية ‹حركة كفاية› ثم تنظيمات الشباب وكان كل احتجاج قاده الشباب منذ مقتل خالد سعيد خطوة كبيرة باتجاه ٢٥ يناير.

الأسوأ من الدخول المتأخر إلى الثورة كان خيارات الإخوان على مدار عام ونصف من كفاح القوى الأخرى ضد العسكر. معظم جمع الغضب قاطعها الإخوان بدعوى الاستقرار، والآن سيشعلون ثورة من أجل الاستئثار بالدستور. أي سيجعلون الشباب يموتون مجددًا من أجل إعلاء كلمة الجماعة هذه المرة!

معركة لا تخص أحدًا غير الديناصورين اللذين لم يدركا تغير الزمن، العسكر يحاولون الحفاظ على وضعهم كقوة فوق الدولة المدنية، والإخوان يريدون ابتلاع الدولة بكاملها، وإذا كان اختلاف الديناصورين رحمة؛ فلا ينبغي للقوى المدنية أن تركن إلى هذه المعركة مهما بدت حامية.

العداء ليس جوهريًا، ولا أحد يضمن ألا تعود المعركة إلى سيرتها الأولى: مهارشة بين محبين.

كاتب وروائي مصري
القدس العربي

ثورة أخلاق

يوسف هبه

من أجل مزيد من الشفافية وفي ظل الأوضاع التي تشهدها الجامعات اليمنية من اعتصامات لم تقتصر على الطلاب بل طالت الإداريين والأكاديميين، على مبدأ الكل يعتصم ضد الكل، وأستغرب أن يُهان الاستاذ الجامعي حتى يتحكم الطلاب ببقائه أو رحيله من الجامعة ناهيك عن رئيس القسم ومروراً بالعميد وانتهاء برئيس الجامعة، إن الاستجابة لمثل هذه المطالب بهكذا طرق تساوي بين الطالب والأستاذ، ولا نستغرب في الغد عندما نجد من يصفع استاذه لأنه لم يعطه الدرجة التي يتمناها، أو لم يعامله كما يحب هو، لا كما ينبغي ان يعامل، والفرق واضح بين الأمرين. وأستغرب حين يقدم بعض الطلاب على المطالبة بإقالة اساتذتهم ويتركون من هب ودب يتكلم باسمهم تحت مظلة اتحادات لا تستند إلى أي قانون في إنشائها.» والمشكلة أن الطلاب يدفعهم بعض الأكاديميين دون أن يفكروا على المدى الطويل.

أمة كلام

أروى الخطابي

اننا أمة الكلام، معجزتنا كلام، إنجازنا كلام. علمنا كلام، حروبنا كلام، سلمنا كلام، آلامنا كلام، فرحنا كلام، أحزننا كلام، حبنا كلام، كرهنا كلام، حياتنا كلام، موتنا كلام. أعراسنا كلام، مآتمنا كلام، كلام في كلام في كلام، إننا حقا أمة الكلام . وعليكم السلام.